

بالذين فان ازيد الحكم بصحة المقاسمة كتب الشهود بمقدمات التسمية فتقول لكل واحد
 منهم الشهدان الامان المشار اليها المقاسمة على في هذا الكتاب ملك ووقف حسبما عين
 اعلاه وانما قاطبة للتسمية تصديقاً لهما وان الخط والمصلحة لجهة الوقف في ذلك
 واشهد بالتمام والسوية في الاراضي المشار اليها في هذه المقاسمة فلان من شاهد شهود
 التسمية فكتب كل واحد منهم من شهادته على المتقاسمين المشار اليها في المقاسمة بما ينسب اليها
 في هذا الكتاب على اوجه المشروع فيه في تاريخ المعين اعلاه فلهان من فلان
 الفلان وان شأنته مقدمات التسمية المعنوم ذكرها في فصل مستعمل صدره بقوله
 شهود من وضع خطه اخره او يوضع عنه بانه من فلان الا ان المشار اليها في اخره ورسمه
 شهيد والمقدم الخط في الفصل المذكور وبعد ذلك يدعي عند الحاكم الاذن
 ويودي شهود المقاسمة ويرفع لهم ثوبى شهود المقدمات ويرفع لهم ثوبى في وقت
 الاحتفال او بالاشهاد ويعدان بعلم ويجعل كاتب الحكم ويد في ارجاءه او في شهادته
 نوب التسمية ويصل المقدمات والحكم بصحة المقاسمة في وقت من وقتها ومعه
 تكون يرك ان التسمية افراز وليست تتبع مع العلم الخلاف ويطلب على نحو ما سبق
صورة افراز في قطعة ارض اجباراً من الحاكم هذا كتاب قسمة صحيبه شرعية
 جارية وماضية معتمة رقم ضيعة جرت من فلان وشركه فلان على ما هو جار في ملكها
 وجارزها وما يورثها ثابته عليه بينهما بالسوية نصفين على حكمة الاشاعة وذلك جميع
 القطعة الارض الفلانية وبصفاً ويحدد ما تولى قسمة بينهما عدل خير صدق
 لذلك من مجلس الحكم العز في الفلاني الحسيني فوقف عليها العدل المذكور وعليه تساوي
 اجزاء ودرعته حضوره فكان ذرعها قبلة وشمالاً لكذا وشرقاً وغرباً لكذا بالعدل
 الفلاني لجزءه لجزء قبلها وشمالاً لكذا وشرقاً وغرباً لكذا بالعدل
 الجز من المذكورين وجعلها في بناق من طين متساوية وسماها اليه وحل ام خصص
 ذلك ووقف بقعة الى فلان المديدي بن ذرعة رقعة الى فلان المشيبي لكذا فاصاب المقاسم
 الاول الجز المشيبي ودرعه قبلة وشمالاً لكذا وشرقاً وغرباً لكذا بالعدل المذكور
 واصاب شره المذكور الجز المشيبي ودرعه قبلة وشمالاً لكذا وشرقاً وغرباً لكذا
 بالعدل المذكور وتسلم المقاسم الاول ما اصاب من ذلك واحزوه له وكان ما اصاب
 كالتسوية فالحق ما كالتسوية وجرت هذه التسمية بين المتقاسمين المذكورين
 في علي سداد واحتياطاً من غير حرج ولا شطط بعد الروعة والمعروف الثامنة
 الثانية في الجهاد ويعدان احصاء المقاسم الاول فلان شره لكذا والحكم الحاكم الاول
 المشار اليه وادعي عليه لدى الحاكم المسمى اعلاه ان جميع القطعة الارض المذكورة
 اعلاه ملك من املاكهم بالسوية نصفين مستناعاً واما عند الحاكم بينه بذلك واما
 متساوية الاجزاء قاطبة للتسمية والافراز التي لاحيف فيها ولا شطط ولا رد لغير

الافراز

افراز وتعدل وطلب منه ان يقاسمه عليها وسال سواه عن ذلك فاجاب بالصدق
 على ما ادعاه خصمه من ان ذلك ملك بينه وبينه من التسمية فاحضر المديدي
 بته سرعية عند الحاكم المشار اليها بما ادعاه المديدي المذكور من الملك وتساوي الاجزاء
 وقبول قسمة الافراز وحسبما ذكر اعلاه وقبلها الحاكم المشار اليه وقبوله ما قامت
 به اليه المذكور الشوبى الشرعي وتقدم امره لكذا في المقاسم المذكور اعلاه التسمية
 على اوجه الشرعي واذن بها اذنا شرعياً ما ضابطاً وحسبما ذكره واصطفاً ولا يجرى حكاماً
 تاماً معتمة امرضاً مستوفياً شرطيها الشرعية واعتماداً ما كان اعتباراً شرعياً ووقع
 الامانة بصحة على ما شرح فيه تاريخه وكتب الحاكم التاريخ والحسب له بخطه وكتب شهود
 مقدمات التسمية وشهود المقاسمة على نحو ما تقدم شرحه **صورة قسمة العدل**
 هذا ما اقسره عليه فلان المقاسم عن نفسه وهو فريق اول واختاه لا بويه فلان وقائمة المقاسم
 عن انفسها وهي فريق ثان وفلان امين الحكم العز وهو فريق ثالث مقاسم اذن سيدنا
 ومولانا القاضي القضاة فلان امين امره المكرم على اخوة المقاسمين المديدي بن ذرعة لايوم
 فلان وفلان ولا في الايام الصغار الذين هم كبحر الحكم العز لظهور الخط والمصلحة
 والخط لمهم في هذه المقاسمة الا في ذكراها في على اوجه الذي سبق فيه ما ذكره والله
 ملك لخلد المقاسمين والمقاسم عنهم المذكورين اعلاه عن والدهما المذكور اعلاه المديدي
 الى رحمة الله تعالى قبل تاريخه وهو بيده تحت تصرفه حاله هذه التسمية من غير
 سائر حقه فيه ولا في شيء منه ولا مشارك ولا معارض وهو منهم على تسعة اسهم لكل
 ذرهم سهمان ولكل اثنى سهمين وذلك جميع القرية الفلانية المشتمل على اراضي صغار ومعتل
 وسراج وعدي وميون ما حارثة وعزاس كرم وبنين ولوز وغير ذلك وحساب وصغار ومعارك
 واراضيها حد ودارية وذكراهم بقول جميع حفر في ذلك الاخره قسمة تعدل بحسبة
 شرعية لا بغير حضاة مرعية جارية ثمانية مرصبة رضى المقاسمين المذكورين باجازها
 راضوا وحيا ومستواعلي رسمها ووقف تسم على الوضع الشرعي مع الاحتياط الثاني
 والاحتياط الثاني والحري من امين الحكم العز المشار اليه في عمل تصحيفه الاتية المقاسم
 عليه المذكورين اعلاه على الوضع الشرعي بحضور الشهود الواضعين خطوطهم اخوة سوي
 قاسم عدل حبير عارف بمسح الاراضي وتعديلها وتبين الحد والتوصل وتفصيلها
 فاعتم ساحة القرية المذكورة في الطول والعرض والميل والاند من ذلك والمستوي
 دور على قطعة وقطعة على حدة بالدرع الفلاني المقارن وصفاً للدرع فكانت
 حيلة لداون اذ اعاب بالدرع المذكور وجزا الاراضي جميعها تسعة اجزاء متساوية
 لكل جزء معلوم قدره لداون اذ اعاب بالدرع المذكور وجزا الاراضي جميعها تسعة اجزاء متساوية
 وبعد ذلك جز على حدة وكسب بسبع رفاع وعين بالرتاع اسما لاجزاء او وضع في حجر

نسخة